العلمانية وموقف الإسلام منها

م. سمر قاسم محمد موسى

Qsamer 125@gmail.com

وزارة التربية / مديرية التربية الرصافة الثالثة

الملخص

عمل الغرب الى تكريس مصطلحات ومناهج محددة لتحييد الإسلام، وحصره في زاوية ضيقة، مجندين لهذا العمل بعض المسلمين من ذوي الثقافات المحدودة، أو النفسيات المأزومة لغرض فرض تلك الاجندة على بلاد المسلمين، متهمين الإسلام بالتخلف والرجعية تارة، وإنه معيق لحركة التقدم تارة أخرى متناسين ما ارساه الإسلام والعالم الإسلامي في من نهضة فكرية وعلمية ما زالت دول أوروبا والعالم المتحضر تستقي منها معلوماتها، لذلك تناول هذا البحث موقف الإسلام من العلمانية التي تحاول تحجيم دور الإسلام في المجتمع وحصره في دور العبادة فقط.

الكلمات المفتاحية: العلمانية، الإسلام، موقف الإسلام من العلمانية.

Secularism and Islam's position on it

Samar Qasim Muhammad Musa

Ministry of Education \ Third Rusafa Education Directorate

Abstract

The West has worked to establish specific terms and approaches to neutralize Islam and confine it to a narrow corner, recruiting for this work some Muslims with limited cultures or troubled mentalities for the purpose of imposing this agenda on Muslim countries, accusing Islam of backwardness and reactionism at times, and that it is an obstacle to the movement of progress at other times, forgetting what Islam and the Islamic world have established in terms of intellectual and scientific renaissance from which the countries of Europe and the civilized world still draw their information. Therefore, this research addressed the

position of Islam on secularism, which attempts to limit the role of Islam in society and confine it to places of worship only.

Keywords: Secularism, Islam, Islam's position on secularism.

المقدمة

يرفض الإسلام العلمانية بمعناها الذي يقضي بفصل الدين عن الحياة، أم بمعنى اللادينية؛ لأنها دعوة ضد الإسلام. فالدولة في الإسلام ضرورة لابد منها، وذلك لإنفاذ الأحكام الشرعية، وصيانة الحقوق سواء أكانت للمسلمين أم غير المسلمين وبصورة اعم كل المواطنين المتواجدين في البلاد الإسلامية بغض النظر عن أصولهم ودياناتهم ومعتقداتهم، بغية وصول الدين إلى أهدافه وأغراضه في حفظ الدين والنفوس والعقول والأعراض والمال وغيرها.

فالعلمانية من الجانب العقدي تعني التنكر للدين وعدم الإيمان به، وترك العمل بأحكامه، وحدوده، وهذا كفر صريح، والعلمانية في الجانب التشريعي تعني فصل الدين عن الدولة، أو فصل الدين عن الحياة كلها، وهذا يعني الحكم بغير ما أنزل الله جل وعلا.

المبحث الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفردة العلمانية:

لم ترد لفظة العلمانية في المعاجم العربية المتقدمة، وقد ورد هذا التعبير أول مرة في قاموس (عربي فرنسي) ألفه أحد مترجمي الحملة الفرنسية على مصر ويدعى لويس بقطر المصري، وطبع الطبعة الأولى في آذار من عام ١٨٢٨، ثم دخلت الكلمة بعد ذلك الى اللغة العربية وأول معجم في اللغة العربية ورد فيه هذا التعبير في معجم المعلم البستاني بقوله " العلماني: العامي ويقصد بالعامي هنا المواطن المسيحي العادي غير المنتخب لان يكون من خدمة الكنيسة كالقساوسة والأساقفة والشمامسة[١]. ثم تطور المعنى الدلالي لها لتكون "عَلْمانيَّة [مفرد]: مذهب يُخرج الاعتبارات الدينية من العلاقات المدنيَّة والتعليم العامّ "دولة عَلْمانيّة"[٢].

وذكر منير بعلبكي في قاموس المورد، ان ترجمة كلمة العلمانية تعني اللادينية أو الدنيوية[٣]، وبهذا تكون العلمانية كل ما لا صلة له بالدين، في حين سيد قطب مفهوم العلمانية على أنه حركة اجتماعية تهدف الى صرف الناس عن الاهتمام بالآخرة الى الاهتمام بالحياة الدنيا وحدها"[٤]. والتعبير الشائع في الكتب الإسلامية المعاصرة هو فصل الدين عن الدولة.

[١] جذور العلمانية، السيد احمد فرج، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، مصر القاهرة، ١٩٩٠: ١٥٤.

[٢] : معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م: ١٥٤٥/٢.

[٣] منير بلعلبكي، قاموس المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٧: ٤١٢/٣.

[٤] مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، دار الشروق، الطبعة التاسعة، ٢٠٠١: ٤٤٥.

أما في الاصطلاح فهي الدعوة الى إقامة الحياة من دون دين وتعني في جانبها السياسي بالذات اللادينية في الحكم وهي اصطلاح لا صلة له بكلمة العلم والمذهب العلمي[١].

أما بدايات نشأة العلمانية فقد نشأت في أوروبا، عندما تمرد السياسي الإيطالي مكيافلي(١٤٦٩-١٥٢٧)، على القوانين السائدة في السياسة اذ كانت سلطة الكنيسة هي السائدة على سلطة الدولة، إذ شكلت طروحاته تحدياً عظيماً لنظريات العصور الوسطى الفلسفية في القرن السادس عشر الميلادي، ومطلع القرن السابع عشر الميلادي، حيث استعاذ هذا السياسي عن قيم المسيحية المثالية بتبني مبادئ سياسية واقعية تستند الى القوة السياسية في الممارسة، وقد تأثر الفيلسوف البريطاني هوبز بأفكار مكيافللي فكان يرى أن محور حياة الفرد ينصب في البحث الدائم عن السلطة، وقد اطلق على هذا التناول للسياسية فيما بعد مفهوم العلمانية، الذي يعني الفصل المطلق بين السياسة والدين.[٢]

ولم تنشأ العلمانية في البلاد الإسلامية ولم تعرفها ارض المشرق بصورة عامة وإنما كانت نشأتها في أوروبا في اعقاب صراع طويل بين الكنسية وبين السلطة الزمنية حيث سيطرت الكنيسة على كل شيء فالعلم والأخلاق والسياسية والاقتصاد والحكم والادب والفن مرده الى سلطان الكنيسة وكل ما خالف تفسيرات الكنسية ومقولاتها فهو باطل، وكل ما اعتنق شيئاً مخالفاً لما تقول به الكنسية وجبت محاكمته، وربما وصل الامر بهم الى إعدامه حرقاً، فكان التمرد السياسي على الكنسية من قبل بعض الملوك كما فعل فريدريك الثاني الذي أقام إمارة علمانية في جنوب إيطاليا وكان جريئاً ثائراً على القديم في جميع مناهجه وآرائه ولهذا نعته معاصروه بأنه أعجوبة العالم.

ثم كان التمرد العلمي من قبل كثير من العلماء الذين اعلنوا إيمانهم بحقائق العلم التي تخالف مقررات الكتاب المقدس والذين جوبهوا بالحرمان الكنسي، وبأحكام مختلفة انتهت ببعضهم الى الإعدام حرقاً ثم تتابعت صورة التمرد ضد الطغيان الكنسي تتصاعد حيناً وتخبوا حيناً حتى انتهى الأمر بأطراف هذا الصراع الى المثنوية التي تمثلها هذه العبارات الكنسية الشائعة [اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله][٣].

وقد ظهرت العلمانية في الغرب نتيجة لظروف خاصة لعل من أبرزها:

[١] الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثالثة: ١/ ٣٦٧.

[٢] الموسوعة العالمية، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٩٩: ٤١٥/١٦.

[٣] موقف الإسلام من العلمانية، صلاح الصاوي، الندوة العالمية للشباب الإسلامي اللجنة الثقافية، سلسلة إصدارات الندوة العالمية،(١٠٣) ، الطبعة الأولى، ٢٠٠١: ١٠.

١- طغيان رجال الكنسية: إذ عاشت أوروبا في القرون الوسطى تحت طغيان رجال الكنسية وهيمنتهم وفساد أحوالهم، واستغلال السلطة الدينية لتحقيق أهدافهم وإرضاء شهواتهم تحت قناع القداسة التي يضفونها على أنفسهم ويهيمنون بها على الأمم الساذجة ثم اضطهادهم الشنيع لكل من يخالف أوامر أو تعليمات الكنيسة، حتى لو كانت أمور تتصل بحقائق كونية تثبتها التجارب والمشاهد العلمية وقد شملت هيمنة الكنيسة النواحي الدينية والاقتصادية والسياسية والعلمية وفرضت على عقول الناس وأموالهم وتصرفاتهم وصاية لا نظير لها على الإطلاق، ولا مناص عند الناس من الايمان بها والإقرار بشريعتها على الصورة التي توافق هوى الكنيسة.

٢- الصراع بين الكنسية والعلم: الصراع بين الدين والعلم مشكلة من اعمق واعقد المشكلات في التاريخ الفكري الأوروبي، إن لم تكن اعمقها على الاطلاق وذلك أن الكنسية كانت صاحبة السلطة طوال القرون الوسطى في أوروبا حتى قامت النهضة العلمية وفي هذه الاثناء وقعت الحروب الصليبية بين المسلمين والأوروبيين، واستمرت طوال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلادي، واحتك الصليبيون خلالها بالمسلمين ووقفوا عن كثب على مفاهيم الإسلام ومواقفه في العلوم والفنون في الاندلس والشمال الافريقي وصقلية وغيرها حيث كانت المدارس والجمعيات في كل مكان من بلاد المسلمين يؤمها طلاب العلم ومنهم الاوربيون الذين وفدوا يتعلمن من الأساتذة المسلمين، وترجمت بعض الكتب العربية الى اللغة اللاتينية. ولما عاد أولئك الاوربيون الذين تأثروا بحضارة الإسلام وعرفوا أن الكنيسة ورجالها عملة مزيفة ووسيلة للدجل والتحكم الظالم في عباد الله اخذ هؤلاء يقاومون الكنيسة ودينها واعلنوا خلال مراحل زمنية متتابعة كشوفاتهم العلمية والجغرافية، وخاصة في العلوم الطبيعية التي تحرمها الكنيسة واستمر هذا الصراع عدة قرون وانتهى بابعاد الكنيسة ورجالها عن التدخل في نظم الحياة وشؤون الدولة، واستقر لديهم أن مهمة الدين يجب أن تبقى داخل جدران الكنيسة فقط ولا داعي لوجودها خارجها ويكون لرجال الدولة والعلم إدارة شؤون الحياة بالأسلوب الذي يناسبهم سواء أكان متفقاً مع مبادئ الدين أم لا.

٣- قيام الثورة الفرنسية: نجحت الثورة الفرنسية في إقامة أول دولة لادينية في قارة أوروبا ونتيجة لوضع الكنيسة ووقوفها مع السلطان الجائر ضد تطلعات الناس، لذلك فقد عمدت الثورة الفرنسية الى عزل الدين عن الدولة وحصره داخل الكنيسة فقط وابعاد رجال الدين عن التحكم الظالم في مفاصل الدولة.

المبحث الثاني: الغرض منها وانواعها

ادرك أعداء الإسلام أن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، بما خطاه من تشريع هما مصدر قوة المسلمين وأنه لا أمل في القضاء على الإسلام والمسلمين مادام المسلمون يطبقون إسلامهم تطبيقاً عملياً في مجالات الحياة، ومن هنا خرج الغرب بأسلوب جديد لمقاومة الإسلام وهو محاولة إبعاده عن مجالات الحياة وإحلال القوانين الوضعية الغربية مكانه ليصلوا بذلك الى

ما يريدون من هذه العقيدة الإسلامية وإخراج المسلمين من التوحيد الى الشرك، وهذا ما قصده أعداء الإسلام حين نادوا في المجتمعات الإسلامية بفكرة إبعاد الإسلام عن مجالات التطبيق والاستعاضة عنه بنظام الغرب وقوانينه وهو ما عرف بالتاريخ بالفصل بين الدين والدولة[١].

وإمعاناً في التضليل والخداع سماها الفكر الغربي بالعلماني وهو اصطلاح يوحي بأن لها صلة بالعلم حتى ينخدع الآخرون بصواب الفكرة واستقامتها فمن الذي يقف في وجه دعوة تقول للناس ان العلم أساسها وعمادها.

ومن هنا انطلى الامر على بعض السذج وادعياء العلم، فقبلوا المذهب منبهرين بشعاره دون ان ينتبهوا الى حقيقته وأبعاده، والحق أن الإسلام لا يصد عن العلم والانتفاع بها، ولكن أي علم هذا الذي يدعيه دعاة العلمانية ويزعمون أنهم سندها وأساسها، إنه العلم الذي يكون بعيداً عن الدين أو الفصل الكامل بين الدين والحياة.

والعلمانية في هذا المفهوم تعتبر في ميزان الاحكام الإسلامية مفهوماً جاهلياً إذ تعني عزل الدين عن شؤون الحياة وذلك أن الإسلام دين متكامل جاء لينظم الحياة بأوجه نشاطها ويوجه الناس الى ما فيه سعادتهم في الدنيا والآخرة، وإبعاد الدين عن الحياة وعن شؤون الدنيا وعزله عن العقيدة والشريعة والاقتصاد والتعليم والأسرة والمجتمع وغيرها إنما يعني في الإسلام الكفر وحكم الجاهلية والصد عن سبيل الله وتعطيل حدوده[٢].

كما أن اسم العلمانية يوحي بان العلم والدين ضدان وان الصراع قائم بينهما، كما يوحي بأن الدين لا علاقة له بالدنيا، وأن التمسك به يعني التأخر والرجعية والجهل، وهذا خطأ فاحش لأن الدين الإسلامي هو دين العلم والسعادة والتقدم، وهذا لا يخفى على الغربيين أنفسهم لاسيما وأن الإسلام هو الذي فتح لهم آفاق العلم والاختراع والتقدم والحضارة، والسبب الأول في تسمية هذا المذهب بالعلمانية هو ما فعله رجال الكنيسة الذي وقفوا ضد التحضر والتقدم في الغرب زاعمين أن الدين يحرم العلم التجريبي والاختراعات والاكتشافات الناتجة عنه[٣].

أما بالنسبة الى أنواع العلمانية فقد برز تقسيم لها حسب مكان نشأتها الأول هو العلمانية الغربية وهذه العلمانية تكلمنا عنها في الصراع الدائر بين الكنيسة الغربية وبين رواد العلمانية والنوع الثاني هو العلمانية المؤمنة وهي العلمانية التي ولدت في بلاد المشرق وتحديداً البلاد الإسلامية ولا ادري كيف تكون العلمانية مؤمنة؟ فالغرض من هذه التسمية هو التقليل من حجم التصادم

[١] احذروا الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام، سعد الدين صالح، مكتبة الصحابة، الطبعة الثانية: ١٩٩٨، ١٩٣.

[٢] أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلامي، علي محمد جريشه، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩: ٥٩.

[٣] الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة، ناصر بن عبد الله القفاري، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، ١٩٩٢: ١٠٣.

بين الدين والحياة العامّة ، وتنسب هذه الفكرة إلى العديد من الشخصيات والكتّاب في العالم العربي ، مثل : السيد محمد حسن الأمين (لبنان) ، والشيخ الدكتور أحمد بدر الدين حسّون (سوريا) ، والباحث صلاح الدين الجورشي (تونس) ، والدكتور حسن الترابي (السودان) وغيرهم .

ويقصد أنصار العلمانية المؤمنة أنّ النظام السياسي يجب أن يكون نظاماً ديمقراطيّاً ، يعتمد رأي الشعب في اتخاذ القرارات ، لكنّ هذا النظام لا يعادي الدين ، ولا يحاول أن يتخطّى قيمه العليا، فلا يحارب الإيمان ولا يشجّع على الرذيلة ، ويقول هؤلاء : إنّ الحركة الإسلاميّة عليها أن تعمل في هذا السياق ، فتطرح نفسها في الساحة ، فإذا قبل بها الآخرون اعتمدت رأي الشعب في تعيين الدستور وفي الانتخابات ، فإذا أرادها الشعب جاءت للسلطة ، فاسحةً المجال للتيارات الأخرى ، فإذا عاد الشعب وأراد التغيير ، تركت السلطة لغيرها ، مع استخدامها كلّ الأساليب المشروعة في المعارضة ، وهكذا يجب على الآخرين أن يعتمدوا هذا السبيل ، آخذين جميعاً بعين الاعتبار احترام المقدّسات الدينية العليا المتوافق عليها ، مع السماح ببعض الخصوصيات الدينية التي تفرضها حالة كون غالبية الشعب مسلماً .

ولهذا ، فالعلمانية المؤمنة تحترم الخصوصيّة الدينية والقومية للشعب المسلم الذي تريد أن تطبّق نفسها عنده ، وتجعل ذلك ضمن القوانين والدستور ، فهي تراعي بعض الأمور المجتمعيّة العامّة، ولا تسمح بتخطّيها .

إذن ، فالعلمانية المؤمنة عند هؤلاء نظام يتمّ التوافق عليه في العالم الإسلامي بين التيارات المتناحرة ، يقضي بأنّ كلّ من يصل إلى السلطة فعليه أن لا يحارب الإسلام والقيم الدينية المقبولة عند الجمهور المسلم ، لكنّه في الوقت عينه لا يفرض قوانين الإسلام على الناس ، ما لم تقم هي باختيار هذه القوانين ولو عبر ممثليها في المجلس النيابي ، على أن يكون لها حقّ الاختيار مجدّداً في العودة عمّا اختارته سابقاً . وبهذا يتمّ التمييز بين خطأ الاختيار الذي يمارسه الشعب عندما يختار ما هو مغاير للإسلام ، وبين حقّه في تقرير مصيره عبر هذا الاختيار ، فليس إعطاء الشعب حقّه في تقرير مصيره هو موافقة على ما يختار ، لكنّه حقّ ثابت له ويحاسب هو عليه وهو مسؤول عنه أمام ربّه ، وعلينا نحن أن نعمل بالوسائل القانونية لإقناع الشعب بتغيير خياراته التي آمن بها ، وكانت غير منسجمة تماماً مع الإسلام في لحظة تاريخيّة معينة ، ولا حقّ لنا في فرض نظام الشريعة الإسلاميّة عليه [١].

ولعلّ الأنموذج التركي – بحسب تجربة الإسلاميّين فيه لا العلمانيين – أحد النماذج التي ينسجم معها نسبيّاً أنصار العلمانية المؤمنة، حيث يسعى فيه الإسلاميّون لترسيخ قواعد الإسلام في

[١] إضاءات في الفكر والدين والاجتماع، حيدر حب الله، مؤسسة البحوث المعاصرة، الطبعة الأولى: ٢/ ٤٤٣

الحياة والمجتمع، وفي المقابل لا يمارسون فرض القوانين الإسلاميّة – كما هو غالباً – إلا عندما يصبح ذلك قانونياً عبر الوسائل الديمقراطيّة المعروفة ، والتي بإمكانها تغيير الاختيار .

وهذه النظرية يشوبها قدرٌ من الغموض في تقديري ، وتحتاج للمزيد من التنظير على مستوى التفاصيل من جهة وعلى مستوى مقاربتها للاجتهاد الشرعي من جهة ثانية ، وهناك مساهمات مفيدة في هذا الإطار يمكن مراجعتها في كتابات وأعمال أمثال : السيد محمد حسن الأمين ، والشيخ محمد مهدي شمس الدين ، والسيد محمّد خاتمي ، والشيخ حسين علي منتظري ، والدكتور حسن الترابي ، والشيخ محسن كديور و . . حيث تنفع في توضيح بعض ثنايا مثل هذه الأفكار، حتى لو لم تسمّها بالعلمانية المؤمنة في بعض الأحيان .

المبحث الثالث: الإسلام يتنافى مع العلمانية

العلمانية والإيمان نقيضان فإن الإيمان يقتضي الانقياد والإذعان لما جاء من عند الله والعلمانية تقتضي التمرد على الوحي والكفر بمرجعيته في علاقة الدين بالحياة، واطلاق العنان للأهواء البشرية بلا حدود.

والايمان يقتضي تعظيم شعائر الله وتقديس كتابه والتعبد بطاعته والعلمانية تقتضي نزع القداسة عن جميع المقررات الدينية والتعامل معها باعتبارها مواريث بشرية بحتة تخضع لما تخضع له سائر المفاهيم البشرية من النقد والتعديل أو الإلغاء بالكلية في ضوء ما تقتضيه المصلحة البشرية البحتة.

والعلمانية بهذا النحو لا تجتمع مع اصل دين الإسلام، بل انها لا تجتمع مع اصل دين سماوي بوجه من الوجو، فهي شرك في التوحيد ونقض للايمان المجمل وهي ثورة على النبوة وهدم لاصل الدين وحقيقة الإسلام.

ويرى الإسلام في العلمانية وهذه حقيقة واضحة أنها شركاً في التوحيد في جانب الربوبية لما تتضمنه من منازعة الله جل في جانب الهداية والامر الشرعي، ذلك أن الذي تفرد بخلق هذا الكون تفرد كذلك بحق هدايته وتوجيه الخطاب الملزم إليه، فالخلق والامر من أخص خصائص الربوبية وأجمع صفاتها، كما قال تعالى ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤] والأمر في الشرع يأتي بمعنيين:

الأول: الأمر الكوني وهو الذي به يدبر شؤون المخلوقات وبه يقول للشيء كن فيكون ومنه قوله جل وعلا ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢]، وقوله جل وعلا ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النحل: ٧٧]، والثاني الأمر الشرعي: وهو الذي يفصل الحلال والحرام والأمر والنهي وسائر الشرائع ومنه قوله جل وعلا ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة: ٢٤].

ولا يتحقق توحيد الربوبية إلا بإفراد الله جل وعلا بالخلق والامر بقسميه الكوني والشرعي وإراده بالامر الشرعي يقتضي الإقرار له وحده بالسيادة العليا والتشريع المطلق، فلا حلال إلا ما أحله، ولا حرام إلا ما حرمه ولا دين إلا ما شرعه، ومن سوغ للناس اتباع شريعة غير شريعته فهو كافر مشرك.

ولذلك فإننا نرى أن هناك ارتباط وتلازم بين الدين الإسلامي والدولة، وتجد هذا التلازم بين دعوة الرسول إلى الإسلام وبين تأسيس أول دولة إسلامية بعد هجرته (ﷺ) إلى المدينة، وقد استمر هذا التلازم بين الإسلام والحكم على مدى عصور التاريخ، فالارتباط ثابت وجوهري بين العقيدة والسياسة، أو بين الدين والدولة. ويتفق المفكرون الإسلاميون بمختلف مذاهبهم، على عدم جواز استغلال الدين من السلطة السياسية وتسخيره كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية. فسياسة الدولة الإسلامية في الإسلام هي جزء من تعاليمه، والإسلام دين بقدر ما هو قانون، فهو عقيدة بقدر ما هو نظام كامل ومتكامل للحياة[١].

وبالتالي لا يجوز الفصل بين التعاليم الإسلامية وسياسة الدولة، والادعاء بالفصل والقول بأن الإسلام سلوك فردي، وعمل حضاري، وتعاليم خلقية فقط، فهذا معناه الحكم بتخطئة المسلمين جميعا على مدى التاريخ. كما أن القول بأن الإسلام دين ودولة، لا يؤدي إلى وجود طبقة من رجال الدين في المجتمع تسعى إلى للسيطرة على مقاليد الدولة، مثلما أنه لا يجوز أن يستبعد علماء الدين والفقهاء عن ممارسة حقوقهم السياسية، ومشاركتهم بالعمل السياسي، وحقهم في تولي المناصب الدستورية بالدولة، بحجة الخوف من سيطرتهم على مقاليد السلطة، فهم مواطنون يتمتعون بكافة حقوقهم كغيرهم.

فالإسلام دين ودولة، وعلى هذا يتفق الغالبية العظمى من مفكري وفقهاء الإسلام القدامى والمعاصرين من أهل السنة والشيعة الإمامية، ويصور أحد المفكرين المعاصرين مدى حاجة المجتمعات الإسلامية للتلازم بين الدين والدولة المعاصرة بقوله: " وأول ما يتحتم علينا الإقرار به واعتماده هو أن المجتمعات التي تسوسها الدول العربية الحديثة اليوم هي مجتمعات متعلقة بدرجات عالية بالدين، وذلك في الغالب الأعم. وينبغي أن نقر أيضاً بأن صراعات القرن الإيديولوجية قد جردّت صيغة أو أكثر للإسلام، لم يعد الإسلام معها طريقاً للخلاص الشخصي فحسب، وإنما بات اختياراً لنمط من أنماط الاجتماع تحرص قواه النشطة على أن يكون له دولة تحفظه وترعاه. وهذه وقائع لا تستطيع الدولة القطرية الحديثة أن تتجاهلها أو أن تقلل من شأنها، لأنها وقائع تعبر عن نفسها في نهاية الأمر بحاجات ومطالب ملحة مشخصة، كما أنها كفت

[١] الأنموذج الإسلامي للتربية السياسية المعاصرة، محمد عبد الكريم عتوم، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، المعاونية الثقافية ، مركز التحقيقات و الدراسات العلمية – تهران – ايران، ١٤٣١، الطبعة الأولى،٥٢.

عن أن تكون ذات طابع هلامي مرسل غير محدد، وذلك بسبب تبني القوى النشطة التي تحملها لكل آليات العمل السياسي التي أفرزتها الصراعات الإيديولوجية والمؤسسات المدنية الحديثة. كما أنه من ناحية أخرى لم يعد من الممكن أيضاً الركون إلى إحراز نجاحات حقيقية من خلال اللجوء إلى "علماء السلطة" أو "فقهاء السلطان" الذين جردتهم القوى الجديدة من تأثيرهم، وجردتهم انتماءاتهم المتناقضة من كل صدقية وثقة[١].

فالإسلام دين ودولة، وهو ما يتفق عليه الأغلبية العظماء من مفكري الإسلام القدامى والمعاصرين من السنة والشيعة الإمامية، كما أن الفقه الإسلامي هو المرجع في تحديد مدى توافق سياسة الدولة وقيادتها مع مبادئ الإسلام.

ومما يجدر ذكره أن هناك عدداً من المفكرين المسلمين من أهل السنة والجماعة ومن الشيعة الإمامية أيضاً، يرون خلاف ذلك، ويعتبرون القول بأن " الإسلام دين ودولة هو خلط بين مفهوم الدولة الدينية الثيوقراطية – وأن السلطة الدنيوية يجب أن تتبع السلطة الدينية وبين قيم الأنموذج الإسلامي. ومنهم من يرى أن الإسلام ليس ديناً ودولة ، بل ديناً وسياسة " بمعنى أن الإسلام لا يفصل بين الدين والسياسة ، لكنه يفصل بين الدين والدولة ، ذلك أن الدولة هي مجرد جهاز محايد لا دين له، فمن غير الممكن القول أن هناك وزارة كهرباء إسلامية، وأخرى مسيحية وأخرى يهودية مثلًا. فالدولة مجرد جهاز محايد لا دين له وقد اقتبس الصحابة النظم الإدارية والدواوين والبريد والمالية من الروم والفرس. وبالتالي "فالإسلام لا يفصل بين الدين والسياسة لأن الإسلام يطالبنا بإدخال روح الدين في العمل السياسي بمعنى الالتزام في الممارسة السياسة والعمل التنفيذي بكل القيم الدينية النبيلة "[٢].

كما ويرى أيضاً بعض المفكرين المسلمين المعاصرين، أن الإسلام ليس ديناً ودولة بل هو دين وأمة استناداً لمقولة " أن السلطة تفسد العقيدة لأن السلطة بطبيعتها ليست فاسدة فحسب بل هي مفسدة أيضاً، وأن السلطة هي خصيصة حكم في الدولة، والسلطة معناها وجود جهاز للقمع يلزم المخالفين الطاعة، وأنه يجب التركيز على الأمة وليس على الدولة، وأن القرآن قد تحدث عن الأمة بصفتها مجتمع المسلمين، ولم يشر أبداً إلى الدولة. وأما بخصوص تأسيس الرسول (ﷺ) لدولة المدينة فقد كان نتيجة لظروف وملابسات لا تتكرر، ولم تكن دولته دولةً كمألوف الدول، فلم يكن بها سجون ولا جيش دائم محترف، ولم تفرض ضرائب ولم تكن أداة قهر وأهم من هذا كله أنه كان على رأسها نبي يوحى إليه[٣].

[١] البنى الأساسية في علم الأخلاق، محمد الجبر، دار المعرفة – دمشق (سورية)، ١٤١٤، الطبعة الأولى:٢٤.

[٢] الشعراني ، محمود ، صحيفة الأيام ، الخرطوم ، ٢ / ٤ / ٢٠٠٥ .

[٣] الإسلام دين وأمة وليس دين ودولة، جمال الدين البنا، القاهرة، دار الفكر الإسلامي، ٢٠٠٢، ١١٣

وهذه المقولات ، ليست سوى إعادة إنتاج لما سبق وأن طرحه الشيخ على عبد الرازق في مطلع القرن الماضي في كتابه " الإسلام وأصول الحكم " . كما أن الشعار الذي تطرحه العلمانية بفصل الدين عن الدولة ، هو شعار لا يستقيم في مجتمع تتكون الأغلبية الساحقة من أفراده من المسلمين ، وهو شعار لا يؤدي وظيفة ايجابية ، لأنه لا يوجد في الدين الإسلامي مؤسسة أو هيئة تمثل الدين وتتكلم باسمه ، تنازع الدولة في سلطتها كدولة ، فتكون النتيجة دولة داخل دولة في مجتمع واحد ، مثلما كان عليه الوضع بأوروبا عندما كانت الكنيسة المختصة بالسلطة الروحية تنازع الدولة المختصة بالسلطة الزمنية .

ومن ناحية أخرى فأن كلًا من السياسة والدين ، قادران على توحيد صفوف ومواقف المسلمين ، مثلما هما قادران على إحداث التمزق بالفرقة . فأنظمة الحكم في مختلف أقطار العالم الإسلامي وخاصة أهل السنة والجماعة تقوم باستغلال الدين من خلال بناء تزاوج بين أهل الحكم من أهل السياسة ، وبين الفقهاء والعلماء حيث نشأت وترسخت مصالح مشتركة بينهما ، وهو ما يعيدنا لما سبق وأشار إليه الكواكبي حول ظهور مفاهيم الاستبداد الديني والاستبداد السياسي ، حيث أصبحنا نرى تبادلًا للأدوار ، عندما يصبح أصحاب السياسة دينيين أكثر من العلماء في بلدانهم وكذلك عندما يقوم رجال الدين بتحالفات ومشاريع مسيئة للدين بحيث أصبح من المسلّم به أنه يتم استغلال الدين من قبل السياسيين .

ومن البديهي أن الإسلام دين ودولة، وهو أمر مسلم به لدى كافة المذاهب الإسلامية بلا استثناء، لكنه ومن ناحية أخرى يرى ضرورة فك الارتباط بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية الفقهية، وخاصةً السُنية ، للحيلولة دون تسخير الدين لغايات سياسية ، وهو ما سارت عليه كافة التجارب السياسية في التاريخ الإسلامي بصورة عامة ، وكان من نتيجة ذلك جمود حركة الاجتهاد الفقهي وخاصة في مجال فقه السياسي الإسلامي .

ويعتبر مفهوم الدولة، ونظام الحكم في الإسلام أحد التحديات التي تواجه الفكر الإسلامي الحديث، لا بل هو التحدي الأبرز والأهم، خاصة مع تنامي الصحوة الإسلامية في جميع أنحاء العالم الإسلامي[١] .

وتتمثل هذه الإشكالية التي يواجهها المفكرون المسلمون المحدثون والمعاصرون ، في تأصيل مفهوم الدولة ومضمونها بمعناها المعاصر في التاريخ والواقع الإسلاميين ، من خلال محاولتهم إيجاد جذر أو صلة للدولة الوطنية الحديثة في الأصول الإسلامية ، وكذلك تظهر هذه الإشكالية أيضاً عند البحث بالقضايا الخلافية المتعلقة بمفهوم الدولة ، مثل شكل الدولة أو طبيعتها ، ووظيفتها ومنهج الحكم فيها ، حيث يواجه الباحث مخزوناً هائلًا من التفسيرات والمواقف المتباينة ، والتي لا تشكل نظاماً فكرياً متماسكاً ، يمكن الارتكاز عليه لبناء نظرية سياسية

[١] البنى الأساسية في علم الأخلاق، محمد الجبر، المصدر السابق:٢٤.

إسلامية معاصرة ، وتأصيل المفاهيم السياسية المعاصرة ، دون وجود تناقض بينها وبين الأفكار الإسلامية[١].

الخاتمة:

قامت العلمانية على انقاض الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا، بعد أن عاثت فساداً في العباد والبلاد بسبب التسلط والاستبداد الذي مارسته، فضلاً عن استغلال السلطات المتاحة لها لأغراض شخصية كالاغتناء على حساب الشعوب المقهورة منها، فضلاً عن اعتمادها على التجهيل في دوام سلطانها، بغية عدم ولادة جيل جديد واعٍ ومثقف قادر على مقارعتها، إلا أن هذا سرعان ما انهدم وبدأت تنحسر مساحة الكنيسة مقابل الدول الحرة التي ولدت في القارة الأوروبية حتى تم حسر الكنيسة والمؤسسة الدينية المسيحية في الفاتيكان أخيرا.

إلا أن هذه الدول بدأت بمحاولة تصدير العلمانية الى الدول الإسلامية وبدأ من يخف الركض وراء شعاراتها البراقة متناسياً ان الدين الإسلامي يختلف عن دين الكنيسة التي شهدت ما شهدت من تحريف وتأويل خاضع للارادات والمصالح، فضلاً عن كونه دين شامل جامع للاحكام والتعاملات، وبدأت الشعارات تطالب بعزل الدين عن الدولة وحصر المؤسسة الدينية في الجامع ودور العبادة تأسياً بالفاتيكان، ولكن الإسلام دين حيّ ودين متكامل فانبرى أصحاب الأقلام من المثقفين والعلماء في الدفاع عن الدين الحنيف في مقابل الهجمة الشرسة للعلمانية، وتعليق كل المشاكل التي تمر بها الامة على الإسلام والمسلمين من دون الالتفات الى الدور الخارجي الهادف الى افشال المشروع الإسلامي في الحكم.

المصادر:

📖 **القران الكريم**

١- الإسلام دين وأمة وليس دين ودولة، جمال الدين البنا، القاهرة، دار الفكر الإسلامي، ٢٠٠٢.

٢- معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٣- احذروا الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام، سعد الدين صالح، مكتبة الصحابة، الطبعة الثانية: ١٩٩٨.

٤- أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلامي، علي محمد جريشه، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩.

[١] أسس النظام السياسي عند الإمامية، الشيخ محمد السند، الاميرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢: ١/٩٤.

٥- أسس النظام السياسي عند الإمامية، الشيخ محمد السند، الاميرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.

٦- إضاءات في الفكر والدين والاجتماع، حيدر حب الله، مؤسسة البحوث المعاصرة، الطبعة الأولى.

٧- الأنموذج الإسلامي للتربية السياسية المعاصرة، محمد عبد الكريم عتوم، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، المعاونية الثقافية ، مركز التحقيقات و الدراسات العلمية – تهران – ايران، ١٤٣١، الطبعة الأولى.

٨- البنى الأساسية في علم الأخلاق، محمد الجبر، دار المعرفة – دمشق (سورية)، ١٤١٤، الطبعة الأولى.

٩- الشعراني ، محمود ، صحيفة الأيام ، الخرطوم ، ٢ / ٤ / ٢٠٠٥ .

١٠-الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة، ناصر بن عبد الله القفاري، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، ١٩٩٢.

١١- الموسوعة العالمية، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٩٩.

١٢- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثالثة.

١٣- جذور العلمانية، السيد احمد فرج، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، مصر القاهرة، ١٩٩٠.

١٤- مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، دار الشروق، الطبعة التاسعة، ٢٠٠١.

١٥- منير بلعلبكي، قاموس المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٧.

١٦- موقف الإسلام من العلمانية، صلاح الصاوي، الندوة العالمية للشباب الإسلامي اللجنة الثقافية، سلسلة إصدارات الندوة العالمية،(١٠٣) ، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.